

حياتنا اليومية وعلاقتها بالقانون

تأليف الأستاذ كامل البهنسي - أدي بك

القاضي بمحكمة مصر المختلطة

—•••••—

ليس أدل على صدق القول المأثور « يعرف الكتاب من عنوانه » من هذا الكتاب وعنوانه « حياتنا اليومية وعلاقتها بالقانون » وقد أذاعه مؤلفه الفاضل بالراديو قبل أن يضم فصوله في كتاب تتداوله الأيدي ، وهو يذيع فيه إذعان الناس إلى حقوقهم وواجباتهم ، ويرشدهم إلى السبيل الموصل إلى معرفة ما لا بد من معرفته لأليات القانون ، فقد شرح المؤلف أهمية القانون وعلاقته بالناس ، وبسط معنى « الحق والواجب وأسامهما وعلاقتهم بالقوة » ثم نظر نظرة إجمالية تاريخية تشمل الأدوار التي نشأت فيها علاقة القانون بعلم الاجتماع والأطوار التي تحول إليها ، ونكلم في « كيف بدأ الإنسان يعرف حقوقه وكيف تكونت هذه الحقوق ، وإن القواعد القانونية هي في حقيقتها إما اقتصادية أو أخلاقية ، وقد تقرر لها جزاء مادي يسمى بالإكراه الاجتماعي ، وهذا الجزاء إنما هو رد فعل في نفس الجماعة ضد المخالف لها ، وأساسه شعور الفرد بالعدالة وإيجابها على أهل بيئته » .

وحدثنا عما أفضى إليه التطور في الدولة الواحدة من وجود السلطات الثلاث التي تسيرها وهي ، التشريعية والقضائية والتنفيذية ؛ ثم نظر نظرة في مختلف الشرائع القديمة والحديثة المتولدة من عوامل الثقافة الاجتماعية كالشرعية اليونانية والرومانية والإسلامية ثم الفرنسية ، وعن النظام الحكومي الذي يتولى خدمة القوانين وتعديلها وتنفيذها وتطبيقها وتفسيرها بما تقدم به السلطات التشريعية إصداراً ، والقضائية تفسيراً ، والتنفيذية إجراء وتطبيقاً ثم أوضح ما انتهت إليه الحال في مصر بعد تقرير الدستور فيها من تقديس سلطة الأمة ، وشرح شرحاً جلياً الجهاز الدستوري والبرلماني ، وذكر كيف جمعت القوانين في مصر .

في الكتاب فصلان : الأول فيما آل إليه القضاء في مصر من مدني وتجاري وجنائي بعد أن كان محصوراً في

الحاكم الشرعية إلى أن تولى حكم البلاد محمد علي الكبير ، وما كان من إنشاء مجلس الأحكام ، ثم في قيام الحاكم المختلطة في عهد الخديو إسماعيل والحاكم الأهلية وما كانت هذه الحاكم الوطنية في بدنها وما انتهت إليه اليوم . والثاني يبين لأقسام القوانين من الضابط للرابطة الأولى فيما بينها ويسمى القانون العام ، ومنه يتفرع القانون الأساسي ، أي الدستور والقانون الجنائي ويلحق بهما تحقيق الجنابات ؛ إلى القانون الخاص ، ومنه يتفرع القانون المدني والتجاري ويلحق بهما قانون المرافعات .

ثم شرح واف في القانون المدني ، والبحث في طائفة الأموال المنقولة والثابتة والفرق بينهما ، والحقوق التي يمكن أن تقرر عليها وكيفية اكتسابها ، ومتى تكون ملكية الشيء صحيحة وجائزة قانوناً ، ومتى لا تكون .

وقال في واجبات التجار « يجب على التاجر أن يمسك دفاتر منظمة ، وبعد « دفتر يومية يشتمل على بيان ماله وما عليه ، وعلى بيان أعمال تجارته ، وبيان ما اشتراه أو باعه ، أو قبله أو أحاله من الأوراق التجارية ، وما أنفق على منزله شهراً فشهراً ، وعدد الروابط القانونية بين الناس ومنها « الشخصية ، والأهلية ، وعمل الإقامة ، والشخصية المعنوية أو الاعتبارية ، والميلاد والوفاة ، وفي المجلد لم يترك المؤلف ناحية من نواحي حياتنا وعلاقتها بالقانون لم يتناولها قلمه بالشرح الوافر والتبسيط الشامل الواضح إن في الناس من يتوهم أن لا حاجة به إلى معرفة القانون ، وقد أوضح المؤلف البار في كتابه القيم هذا وبيانه السليم بطلان هذا الوهم لأن ضرورات الحياة الاجتماعية ومستلزماتها تضطرنا إلى السير في طريقها القديم ، وليس سبيل حياتنا الحاضرة سوى مواد مستمدة من قوانين المجتمع ومن صنع الشعب .

بقول المشرع إن القانون إدارة منظمة غايتها مصلحة الجماعة الإنسانية ، ومصلحة الفرد . ويقول الرجل غير المتشرع أن القانون أداة تحايل تمكن القوى من الضعيف والأبرع من البارع ، والغني من الفقير ، والسيد من الأجير . ويقول رجل الفسك : الويل للأمة التي يتحايل سرائرها على القوانين .

ح . ن